



أزمة السيولة وتمويل النفقات هل تشكل قلة السيولة الدينارية تهديداً خطيراً على الاقتصاد العراقي؟

د. علي عبد الرحيم العبودي





أزمة السيولة وتمويل النفقات: هل تُشكل قلة السيولة الدينارية تهديداً خطيراً على الاقتصاد العراقي؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والخطب / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الإصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. علي عبد الرحيم العبودي / باحث في الشؤون السياسية والاقتصادية

عن المركز

مركز البيان للدراسات والخطب مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمُّ الحقائين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبعها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أ- الملخص التنفيذي

- نقص السيولة لا يعني بأي حال من الأحوال أزمة اقتصادية هيكلية على غرار الإفلاس أو نقص التمويل، وإنما هي حالة مرحلية مؤقتة تتطلب تدابير خاصة للعبور والدخول إلى مرحلة الرقمية في التعاملات النقدية.
- التوسع في النفقات الحكومية منذ نهايات عام 2022 ساهم في تفاقم أزمة السيولة النقدية في العراق، التي وصلت إلى 198 مليار دولار، بزيادة قدرها 160% عن النفقات في عام 2020. علماً أن الظاهرة تراكمية بدأت ملامحها منذ الأزمة المالية التي تولدت عن وباء كورونا.
- لا يزال العراق لم يحقق تقدماً في مجال الائتمان المصرفية، مما يضعف الثقة بالنظام المالي، لذلك تشير البيانات إلى أن 160 تريليون دينار عراقي يتم تداولها وتخزينها خارج النظام المالي.
- رفع قيمة الدينار العراقي أفقد الحكومة 13% من إيراداتها السنوية، كما أنه زاد من بيع الدولار الذي تجاوزت مبيعاته اليومية 300 مليون دولار بعد أن كانت 200-225 مليون دولار يومياً، مع الإبقاء على نفس القدر من الأموال المتحصلة بالدينار العراقي.
- ساهمت العقوبات على المصارف الخاصة العراقية (الأهلية)، إلى جانب تشديد الرقابة على التعاملات المالية، وإغلاق نافذة العملة، فضلاً عن استخدام بنوك المراسلة الأجنبية، في كشف ضعف الجهاز المالي والمصرفي العراقي، وهو ما دفع إلى تفاقم أزمة السيولة.
- على المدى القصير، سيكون من الصعب معالجة وإقرار الموازنة في السنة القادمة بفعل التوسيع المزمن في النفقات، كما أن نقص السيولة سيحد من القدرة على التنفيذ.
- من المتوقع أن تحصل ارتدادات اقتصادية لهذه الظاهرة، تدفع إلى وقوع حالات عدم اتزان في النمو الاقتصادي في بعض القطاعات،



خصوصاً تلك التي تعتمد على النقد السائل في التعاملات، كما سيشهد الاقتصاد العراقي بروز أنماط اقتصادية جديدة تدفع إلى سلوكيات أكثر تطوراً.

- من بين ملامح أزمة السيولة نقص الإقراض المصرفية أو توقفه، وتأخر الاستحقاقات للموظفين الحكوميين والمتقاعدين، ومزودي الخدمات لكيانات الحكومية.

- سيتطلب الضغط المالي على الحكومة حزمة من الإجراءات المالية والتشريعية والنقدية، منها تكثيف التعاون بين السياسة المالية (وزارة المالية) والسياسة النقدية (البنك المركزي العراقي) للبحث عن أنظمة إقراض حكومية قادرة على تعزيز دورة الدخل المالية بين المؤسسات الرسمية ونظام السوق الموازي.

- تخفيض مستويات الإقراض بالنقد السائل (Cash Money) إلى المواطنين، مع رهن عملية الاقتراض الإلكتروني بضرورة تداول المال عبر الفعاليات الاقتصادية المختلفة، مع الإبقاء على مستوى الدفع الإلكتروني.

- تعزيز إيرادات الأوعية الضريبية والكمريكية، مع التركيز على جهود مكافحة الفساد، بوصفها العامل الحاسم في إخفاء النقد السائل عن الرقابة الحكومية.

- تطبيق جدوى مضاعف العائد المالي بالنسبة إلى المشروعات (تخفيض انتقائي للنفقات العامة)، مع الإبقاء على النفقات ذات الطابع الاجتماعي والأمني، وكذلك النفقات التي تسهم في رفع مستوى التشغيل للعمال، وتقود حركة اقتصادية للطبقتين الفقيرة والمتوسطة (الإبقاء على مشاريع البنية التحتية).

- تقليل العجوزات الهيكيلية في الميزانية العامة، وترشيد النفقات للوصول إلى حالة من التوازن بين النفقات والإيرادات... علمًا أن أتمتها المدفوعات بصورة أكثر شمولية ستعجل من تجاوز أزمة الحصول على النقد، ومن بين الإجراءات تخفيض قيمة الدينار





العربي مقابل الدولار عبر الإصلاحات التشريعية.

- سيكون على المصارف العامة والخاصة دور محوري في تجاوز الأزمة من خلال اقتراح آليات وأدوات جديدة للوصول إلى وإطلاق المنتجات المالية التي تعزز الأرصدة المالية، منها رفع الائتمان، وزيادة أسعار الفائدة، وإنتاج محافظ استثمارية بعيدة الأمد تعيد الثقة بين المواطن والمصارف. ويضاف إلى ذلك، طرح السندات المالية والأسهم في الشركات التابعة للقطاع الخاص، مع التركيز على برامج اليانصيب التي تمتلك القدرة على المساهمة في سحب النقد، وذلك من خلال الإدارة الحكومية لهذه البرامج.



بـ- مقدمة

تُعد العملة الوطنية جزءاً لا يتجزأ من سيادة الدولة، إذ إن لكل دولة مستقلة وذات سيادة سياسات خاصة بها تقوم بتنظيمها بما يتوافق مع واقعها ومصالحها الوطنية. ومن أهم هذه السياسات السياسة المالية للدولة، حيث تسعى الدول كافة إلى ضبط سياساتها المالية عبر استراتيجيات متعددة تبدأ بإصدار عملة وطنية خاصة بها وتسويقها وضبط حجمها في السوق، ثم ربطها بالعملات الدولية الأخرى، وتحديد مخرجات ومدخلات السيولة الوطنية وما يقابلها من السيولة الأجنبية، فضلاً عن تحديد الإدارات العامة المعنية بإدارة العملة واستثمارها وفقاً لأكثر الخيارات فائدة.

وحال العراق في ذلك حال بقية دول العالم، إذ تسعى الحكومة العراقية دائماً للحفاظ على قيمة الدينار العراقي، وذلك عبر معادلة يكون طرفها الأول حجم المعروض من الدينار داخل السوق، وطرفها الثاني حجم غطاء العملة من العملات الدولية والمعادن النفيسة. ومن جهة أخرى، تسعى الحكومة إلى ضبط مدخلات العملة والمتسرب منها بحيث تقترب إلى درجة التساوي. ويُعدّ ضبط هذه السياسة أمراً ضرورياً جداً للدولة، إذ إن أي اختلال بين المعروض من العملة الوطنية وحجم غطائها قد يتسبب في انهيارها، كما أن الاختلال الكبير بين المستحصل من العملة والمتسرب منها قد يدخل الدولة واقتصادها في دائرة العجز.

إن المتبع الجيد للأوضاع الاقتصادية والمالية في العراق يلاحظ في الآونة الأخيرة بعض المؤشرات الكلية التي تدل على أن السياسة المالية في العراق دخلت في حالة عجز. وليس المقصود بالعجز هنا عجز الإيرادات المالية مقابل النفقات فحسب، بل يشمل أيضاً عجزاً في



ضبط المعروض من العملة المحلية، وتوفير السيولة الدينارية، والإيفاء بالتزامات الحكومة الداخلية من رواتب ونفقات تشغيلية أخرى. ويعد هذا الوضع بمثابة إنذار مبكر للآثار السلبية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني بكامله مستقبلاً.

لذا، سنناقش في هذه الورقة البحثية أسباب وتداعيات أزمة السيولة الدينارية على الاقتصاد الوطني. ولكن قبل الخوض في الأسباب المحتملة لنقص السيولة الدينارية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، علينا أولاً التعرف على أساسيات إدارة السياسة المالية في العراق.

ج- إدارة السياسة المالية في العراق

تُعد وزارة المالية المسئول الأول عن إدارة السياسة المالية في العراق، إذ تقوم الوزارة بإدارة السياسة المالية عبر طريقتين:

الطريقة الأولى - الضرائب والإنفاق: يتم خلالها فرض ضرائب ورسوم محددة على مجموعة من السلع والخدمات ورؤوس الأموال، كما يتم تحديد مستوى الإنفاق العام ومخصصات الوزارات والهيئات العامة من الموازنة المالية.

الطريقة الثانية - تحويل الدولار إلى دينار: تقوم وزارة المالية بتحديد احتياجات الحكومة من الدولار والدينار، ومن ثم تحفظ بقسم من الإيرادات بالدولار وتحول المتبقي إلى دينار بالتعاون مع البنك المركزي العراقي.



1. آلية إدارة الإيرادات والإنفاق العام

تشكل السياسة المالية في العراق من ثلاثة أركان رئيسة هي: الإيرادات العامة، والنفقات العامة، والخزينة العامة. ومن خلال هذه الأركان الثلاثة يتم رسم السياسات المالية للدولة، وتقتصر مسؤولية رسم وإدارة هذه السياسات على وزارة المالية وتشكيلاتها الفرعية، إذ نص قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981 على أن: «إن وزارة المالية تهدف إلى تحقيق المساهمة في وضع أسس واتجاهات التخطيط المالي في البلد، وفي تحديد الإطار العام والتفصيلي لعناصر الخطة المالية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وخطط التنمية القومية، وتهيئة وسائل إعداد الخطة والإشراف على تنفيذها». ⁽¹⁾ لذا، تضطلع وزارة المالية بالمهام الآتية: ⁽²⁾

- أ. إدارة وتنظيم أموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها، بما في ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة، سواء ما يتصل منها بالاستثمار أو بتحديد أوجه الاستخدام وعناصرها.
- ب. إدارة الخزانة العامة وتعزيز مصادر تغذيتها.
- ت. إدارة وتنظيم نشاطي الصيرفة والتأمين، وربط الخطة الائتمانية والتأمينية وأهدافها بالخطة المالية للدولة وخطبة التنمية القومية.
- ث. إدارة وتنظيم وتطوير النظام الضريبي.
- ج. تطوير تشريعات الخدمة والتقاعد ضمن إطار السياسة العامة للدولة في مجال الخدمة العامة والضمان الاجتماعي.
- ح. تقديم الاستشارات إلى دوائر الدولة والقطاع العام في المسائل المالية والنقدية والائتمانية والمصرفية والتأمينية والخدمية.

1. جمهورية العراق، قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981، المادة الأولى. متوافر على الرابط: <https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/4363.html>

2. المصدر نفسه، المادة الثانية.



وبعًا لمهام وزارة المالية، تقوم الوزارة وتشكيلاتها بإدارة الإيرادات والنفقات العامة عبر قانونين رئيسيين، هما: قانون الضرائب وفروعه، وقانون الموازنة المالية للدولة. ولتبسيط فهم آلية إدارة الإيرادات والنفقات، سنوردها في مجموعة من النقاط المتتابعة، وهي على النحو الآتي:⁽³⁾

- تقوم الحكومة، ممثلة بوزارة المالية، بتحديد جميع أنواع القطاعات المدرة للإيراد، ويتم تحديد نسبة ووعاء كل مصدر من مصادر الإيراد، مثل الضرائب على الدخل، والأرباح، والإنتاج... إلخ. وهذا ما تنظمه وتفصله قوانين الضرائب في العراق (انظر الجدول رقم 1).
- يتم الاحتفاظ بالإيرادات المتاتية من جميع المصادر في حساب يُسمى الخزانة العامة للدولة (سيتم التطرق إليه في النقطة الثانية)، والتي تُعد بمثابة رأس المال في شركات القطاع الخاص.
- بعد تحديد مصادر الإيرادات وإنشاء الخزانة العامة، تقوم الحكومة بإدارة المال العام وفق مشروع سنوي يُسمى الموازنة المالية للدولة.
- يتضمن مشروع الموازنة تقدير الإيرادات المتوقعة الحصول عليها في السنة القادمة، وإجمالي النفقات المتوقع إنفاقها في نفس السنة.
- توظف الحكومة بrogramها و سياستها المالية عبر التحكم بمستوى

3. للمزيد ينظر كلا من: قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، وقانون الضريبة على المبيعات رقم (5) لسنة 2015، وقانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959 المعدل، وقانون رقم (13) لسنة 2023 «الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية 2023، 2024، 2025. متوافر على الرابط: https://moj.gov.iq/upload/pdf/4726_72.pdf



الضرائب والرسوم ومستوى الإنفاق العام. إذ عندما تكون سياسة الحكومة توسعية، تقوم برفع مستوى إجمالي الإنفاق العام في الموازنة المالية، وعندما ترغب الحكومة في اتباع سياسة انكماسية، تقوم برفع مستوى الضرائب وأنواع الإيرادات الأخرى.

جدول (1) توضيح لعملية تقسيم مصادر الإيرادات في العراق

النوع	الإيراد	النوع	الإيراد
الإيرادات النفطية والثروة المعدنية	117,252,500,000	الإيرادات على الدخل والثروات	6,357,099,759
الضرائب على السلع ورسوم الانتاج	2,731,483,017	الرسوم	1,799,187,961
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	3,300,000,000	الإيرادات التحويلية	865,658,838
الإيرادات الرأسمالية	81,000,000	إيرادات اخرى	2,165,989,488
مجموع الإيرادات	134,552,919,063		

المصدر: جمهورية العراق، قانون رقم (13) لسنة 2023 «الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية 2023، 2024، 2025. (جريدة الواقع العراقية، العدد 4726، 2023)، ص 59.

2. آلية إدارة السيولة الدينارية

تعتمد وزارة المالية، وبالتعاون مع البنك المركزي، على ثلاثة أساليب في إدارة وتوفير السيولة الدينارية، حيث تكون عملية إدارة السيولة النقدية



مشتركة بين وزارة المالية والبنك المركزي، وهي جزء لا يتجزأ من آلية الإدارة المالية للدولة. سنوضح هذه الأساليب بشكل مبسط وفق النقاط الآتية:

أ. مستوى عرض النقد: يقصد بعرض النقد هنا كمية العملة المحلية المطبوعة والمطروحة في السوق الداخلية للتداول، سواء كانت عملة ورقية أو معدنية أو ودائع تجارية. ووفقاً للأدبيات الاقتصادية، يتم تحديد مستوى كمية عرض النقد وفقاً لمعايير عدّة، من أهمها: مستوى الطاقة الإنتاجية المحلية، ومستوى الاحتياطي من الذهب والعملات الدولية الأخرى،⁽⁴⁾ وبالرغم من أن عرض النقد يعد من اختصاص السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي، إلا أن تحديد كمية العرض يتم بالتعاون مع وزارة المالية. لذا تقوم وزارة المالية بمراقبة مستوى عرض النقد في السوق المحلية ومدى كفاية السيولة الضرورية للإيفاء بالمعاملات الداخلية من بيع وشراء ودفع أجور. وتهدّف وزارة المالية من مراقبة مستوى المعروض النقدي وسرعة تداول العملة إلى إدارة وتنظيم أموال الدولة ومراقبة سلامة التصرف بها، بما في ذلك تحقيق الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة، وما يتصل منها بالاستثمار أو تحديد أوجه الاستخدام وعناصرها، وربطها بالخطة المالية للدولة.⁽⁵⁾

ب. السندات الحكومية: تُعرف السندات على أنها «عبارة عن صك دين طويل الأجل تصدره الشركات والحكومات على حد سواء، ويحمل قيمة اسمية محددة مسبقاً مع فائدة ثابتة أو متغيرة».⁽⁶⁾ أما السندات الحكومية فهي «عبارة عن شهادات إقراضية حكومية تلجم إليها الحكومات لتغطية عجز لا يمكن تفاديها خلال السنة المالية، وهي أحد أدوات الدين

4. عبد الله نعمة نجم، عرض النقد واثره على سعر الفائدة في العراق للمدة 2003-2016، بحث منشور (جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2018)، ص 10-11.

5. جمهورية العراق، قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981، مصدر سبق ذكره، المادة الثانية.

6. طارق سعود خليل، مفهوم السندات وحكمها وكيفية زكاتها، (مجلة كلية اليرموك، ج 1، المجلد 18، العدد 5، 2022)، ص 1174-1173.



العام المحلي التي قد تصل مدتها إلى خمسين عاماً.⁽⁷⁾ ودون الخوض في أنواع السندات وخصائصها، تقوم وزارة المالية/دائرة الدين العام، بالتعاون مع البنك المركزي، بعملية بيع وشراء السندات الحكومية عبر ما يُسمى عمليات السوق المفتوحة. وتهدف وزارة المالية من هذه العملية إلى زيادة أو تقليل السيولة الدينارية في السوق، أي التحكم بكمية النقود المتداولة، ويقوم البنك المركزي بعد الإيعاز من وزارة المالية بعملية بيع وشراء السندات الحكومية وفقاً للآلية الآتية:⁽⁸⁾

- يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية للبنوك التجارية والمستثمرين من أجل امتصاص السيولة الزائدة من السوق. وعندما يشتري المستثمرون هذه السندات، يتم تحويل الأموال من حساباتهم في البنك المركزي إلى حساب الحكومة، مما يقلل من كمية النقود المتداولة.
- أما في حالات الحاجة إلى زيادة السيولة في الاقتصاد، يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من السوق. وتضخ هذه العملية الأموال مرة أخرى إلى النظام المصرفي، مما يزيد من كمية النقود المتاحة للتداول.
- يقوم البنك المركزي بإدارة هذه العملية عبر مستوى سعر الفائدة، إذ أن لأسعار الفائدة دوراً مهماً في هذه العمليات، حيث يؤثر سعر الفائدة المحدد على رغبة المستثمرين في شراء أو بيع السندات. على سبيل المثال، إذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة، فإن الطلب على السندات قد يزيد، لأن العائدات تصبح أكثر جاذبية.

7. سماهر طه حسانى، وهيثم عبد الخالق اسماعيل، تقييم السندات كأداة لتمويل عجز الموازنة في العراق للسنوات 2015-2017: بحث تطبيقي في البنك المركزي، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 63، 2021)، ص 232.

8. للمزيد ينظر: البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، متوافر على الرابط: <https://www.cbi.iq/page/26>

ج. نافذة بيع العملة: هي الوسيلة الأكثر فاعلية وعملية في إدارة السيولة الدينارية في العراق. إن نافذة بيع العملة، التي تم اعتمادها بعد عام 2003، عبارة عن سوق للعملة الأجنبية يلتقي فيه المعروض من العملة الأجنبية مع الطلب عليها. ونظرًا لاعتماد العراق نظام صرف ثابت مقوم بعملة تسويات دولية واحدة (الدولار الأمريكي)، فإن القسم الأكبر من عمليات نافذة بيع العملة يتم عبر بيع وشراء الدولار الأمريكي.⁽⁹⁾ ونظرًا لأن القسم الأكبر من إيرادات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي متأتٍ من بيع النفط الخام في الأسواق الدولية، والذي يُعد المصدر الوحيد للحصول على العملة الأجنبية، تمثل نافذة بيع العملة حلقة الوصل بين السياسة المالية والسياسة النقدية.⁽¹⁰⁾

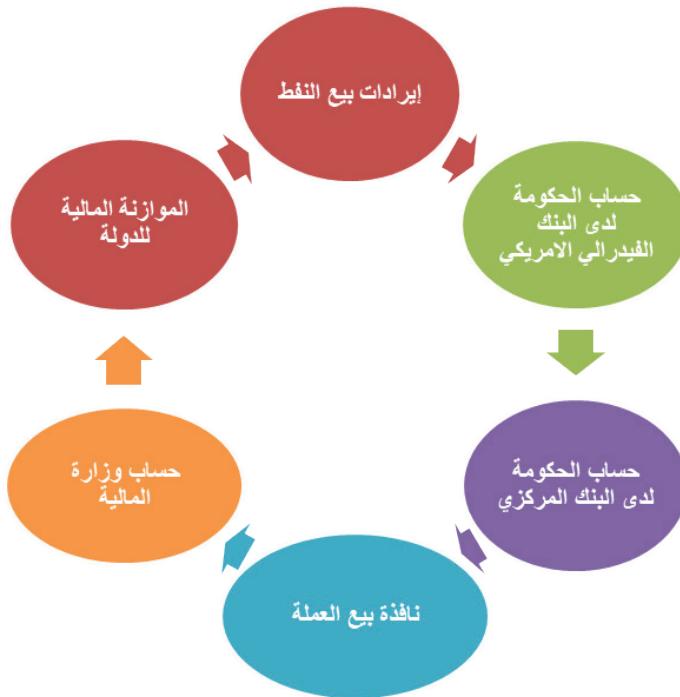
أدت نافذة بيع العملة الأجنبية دوراً كبيراً في إدارة السيولة المالية في العراق، وتكمّن آلية إدارة السيولة الدينارية عبر هذه النافذة وفقاً لمجموعة من العمليات، كما هو موضح في الشكل (1).

9. للمزيد ينظر: مهند يحيى خضير، ووفاء عبد الامير حسن، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم، (مجلة دراسات محاسبة ومالية)، المجلد 17، العدد 60، (2022).

10. للمزيد ينظر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023).



شكل (1) عمليات إدارة السيولة بين السياسة المالية والسياسة النقدية في العراق



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

بعد أن تقوم الحكومة العراقية ببيع النفط الخام في الأسواق الدولية، يتم تحويل جميع إيرادات النفط إلى حساب الحكومة العراقية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. بعد ذلك، تقوم إدارة البنك الفيدرالي بتحويل الأموال إلى البنك المركزي العراقي بعد أن تقدم الحكومة العراقية طلب التمويل مصحوباً بالمبلغ وأوجه الإنفاق. يقوم البنك المركزي العراقي بعد ذلك ببيع جزء من الدولارات الحكومية في نافذة بيع العملة، واستلام مقابلها الدينار العراقي، ثم تحويل الدينار إلى حساب وزارة المالية. تستخدم وزارة المالية هذه الإيرادات بعد ذلك في دفع

الرواتب والأجور، والإنفاق على المشاريع الخدمية والاستثمارية.⁽¹¹⁾

د- الأسباب المحتملة وراء نقص السيولة الدينارية

الرغم من نفي الحكومة العراقية وجود عجز أو نقص في السيولة الدينارية في البلد، إلا أن المؤشرات الكلية تشير إلى عكس ذلك. ومن أهم هذه المؤشرات: تأخر دفع الأجور والرواتب للعاملين في القطاع العام، والركود الذي يشهده القطاع الخاص الذي يعتمد أساساً على مستوى الإنفاق في القطاع العام، فضلاً عن توقف السلف والقروض الممنوحة للمواطنين. لذلك، يمكن تشخيص بعض الأسباب الرئيسة الكامنة وراء قلة السيولة الدينارية الموجودة فعلياً أو التي ستفرض نفسها عاجلاً أم آجلأ، وهي على النحو الآتي:

أ. العقوبات التي فرضت على بعض المصارف داخل العراق: يؤدي القطاع المصرفي في العراق دوراً إضافياً إلى دوره التقليدي ك وسيط بين المدخرين والمستثمرين. إذ يلعب القطاع المصرفي منذ عام 2004 دور الوسيط بين التجار داخل العراق والبنك المركزي العراقي، وتكون الآلية في فتح التجار العراقيين حسابات مستندية بالدينار العراقي لدى هذه المصارف، ثم تقوم هذه المصارف بالدخول إلى نافذة بيع العملة الأجنبية لشراء الدولار الأمريكي وتمويل تجارة القطاع الخاص.⁽¹²⁾

ونظراً لأن الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على قيمة الدولار كعملة وطنية وعملة تسويات دولية، فإنها تمنح لنفسها الحق في مراقبة وتتبع التعاملات التي تُجرى بالدولار. لذا، تفرض الولايات المتحدة مجموعة من القواعد للتعامل بالدولار كعملة تسويات دولية، حتى

11. للمزيد ينظر: مهند يحيى خضر، ووفاء عبد الامير حسن، مصدر سبق ذكره، وايضاً: بلال الخليفة، تقرير حول: الهيمنة الأمريكية على المالية العراقية.. دور البنك الفيدرالي الأمريكي، (مؤسسة Draw، تاريخ الوصول 19/9/2025، تاريخ النشر 4/4/2023). متواافق

على الرابط: https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart_id=12672

12. محمود داغر، وبلال قاسم محمد، تأثير نافذة بيع العملة في تغيير سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2015، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 99، 2017)، ص 298-299



وإن كان هذا الدولار هو إيراد صافي لدولة أخرى تم الحصول عليه مقابل بيع أو تقديم خدمة من داخل ذلك البلد. واستناداً إلى ذلك، قامت وزارة الخزانة الأمريكية بفرض عقوبات وحظر التعامل بالدولار على بعض المصارف العاملة داخل العراق، ويُقدر عددها بنحو (35) مصرفًا من مجموع المصارف العاملة داخل العراق، والتي وصل عددها إلى (80) مصرفًا عام 2024، موزعة بين مصرف حكومي، ومصرف محلي أهلي، ومصرف أجنبي.⁽¹³⁾

وبناءً على عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية على مجموعة من المصارف العاملة داخل العراق، تم منع هذه المصارف من الدخول إلى نافذة بيع العملة وشراء الدولار مقابل الدينار العراقي. ونتيجة لذلك، تم حجب جزء من السيولة الدينارية للوصول إلى البنك المركزي مقابل الدولار، مما أدى إلى حدوث فوضى في السوق الموازي للعملة، بسبب لجوء بعض التجار إلى شراء الدولار الأمريكي من السوق السوداء.

ب. توسيع النفقات العامة في الموازنة المالية: إن المتبع الجيد لاتجاهات السياسة المالية في العراق سيلحظ بشكل واضح التوسيع الكبير في نفقات الموازنة العامة للدولة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ ارتفعت النفقات، خاصة الجارية منها، بشكل ملفت. فقد وصلت النفقات العامة إلى (198,900.0) مليار دينار في عام 2024، مرتفعة بنسبة (160%) عن عام 2020، الذي بلغ إجمالي النفقات فيه (76,082.4) مليار دينار.⁽¹⁴⁾ وللتوسيع أكثر، ينظر الشكل (1).

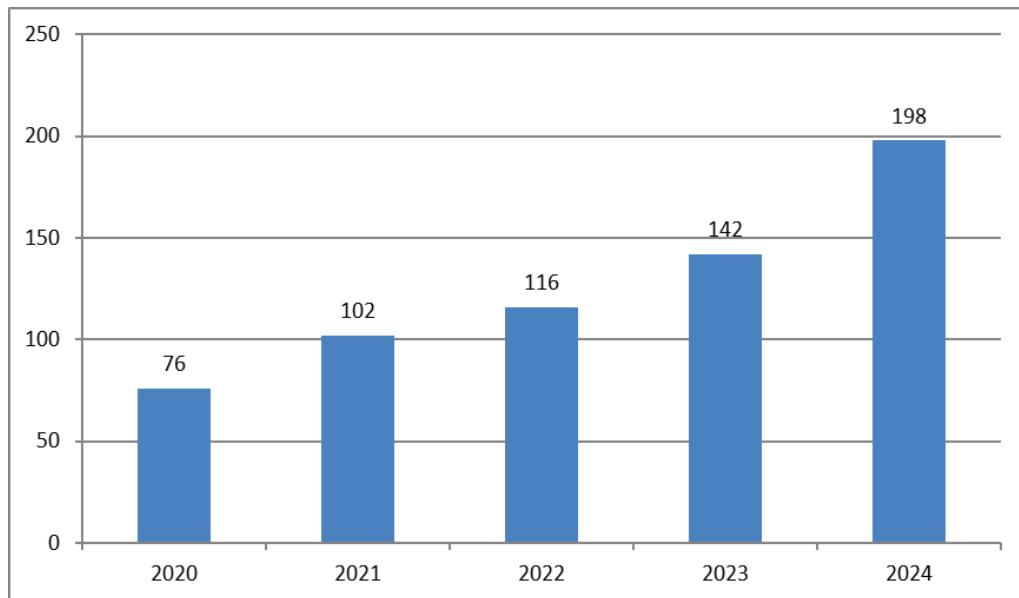
13. للمزيد ينظر: البنك المركزي العراقي، المصارف العاملة في العراق، متوافر على الرابط: https://mercj.journals.ekb.eg/article_416204_3a8367e-1c772b943a664a728d2dad965.pdf

وايضاً: صحيفة طريق الشعب، 35 مصرفًا عراقيا تحت العقوبات الأمريكية، (تاریخ الوصول 20/9/2025، تاریخ النشر 2/8/2025). متوافر على الرابط: <https://www.tareeqashaab.com/index.php/latest-news/26503-2025-08-06-15-19-51>

14. ينظر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023-2020). وايضاً: وكالة الانباء العراقية، تقرير جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2024، (تاریخ الوصول 22/9/2025، تاریخ النشر 3/2024)، متوافر على الرابط: <https://ina.iq/210145--2024.html>



شكل (2) النفقات الفعلية للحكومة العراقية للأعوام 2020 - 2024 (تريليون دينار)



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على:

1- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023-2020).

2- وكالة الانباء العراقية، تقرير جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2024، (تاريخ الوصول 22/9/2025، تاريخ النشر 6/3/2024)، متوافر على الرابط: <https://ina.iq/210145--2024.html>

هذا الارتفاع القياسي في النفقات الحكومية بدأ يضغط على طلب الدينار من نافذة بيع العملة لتمويل التزامات الحكومة، مما رفع حجم مبيعات نافذة بيع العملة إلى مستويات أعلى، حيث ارتفعت مبيعات الدولار من نحو (190-200) إلى (280-307) مليون دولار يومياً،⁽¹⁵⁾ وبالرغم من ذلك بقيت الفجوة في

15. للمزيد ينظر: البنك المركزي ، نافذة بيع العملة الأجنبية ، متوافر على الرابط: https://cbi.iq/currency_auction



التمويل الديناري قائمة.

ت. **رفع قيمة صرف الدينار مقابل الدولار:** يُعد رفع قيمة صرف الدينار العراقي أحد أهم الأسباب التي تقف وراء نقص السيولة الدينارية. إذ مع تولي الحكومة العراقية برئاسة السيد (محمد شياع السوداني) إدارة الدولة في 27/10/2022، قامت هذه الحكومة باتخاذ قرار غير مدروس برفع قيمة الدينار العراقي من (1,460) للدولار الواحد إلى (1,300) لكل دولار.⁽¹⁶⁾ أفقد هذا القرار الحكومة إيرادات مالية تصل نسبتها نحو (13%) من الإيرادات الكلية سنوياً، أي أن الحكومة ضحت بنحو (21) تريليون دينار عراقي من إيراداتها السنوية، استناداً إلى الإيرادات الفعلية لعام 2022، والتي بلغت (160) تريليون دينار قبل رفع قيمة الدينار العراقي.⁽¹⁷⁾

ث. **ضعف الائتمان المصرفي:** تؤدي المصادر دوراً محورياً في عملية عرض السيولة والطلب عليها، بل يُعد القطاع المصرفي بمثابة مكوك العملية التنموية في أي بلد. أما في العراق، فما يزال القطاع المصرفي يبتعد عن وظائفه الحقيقية، ولا يزال قطاعاً فتياً لا يرتقي إلى مستوى الخطط التنموية المخطط لها. هذا التوصيف للواقع المصرفي أفرز نتيجة طبيعية، ألا وهي ضعف الائتمان والثقة بالقطاع المصرفي. إن قلة ثقة المواطن، سواء كان مواطناً عادياً أو تاجراً صغيراً أو متوسطاً، بالقطاع المصرفي أدى بالمقابل إلى خروج جزء كبير من السيولة الدينارية خارج القطاع المصرفي، مما حرم القطاع المصرفي من استثمار هذه السيولة في توليد سيولة أخرى. ووفقاً للبيانات الإحصائية، فإن نحو (60%) من المعروض النقدي، والذي يقدر بنحو (160) تريليون دينار،

16. آية على عبدالله، تداعيات تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي للمرة 2023-2020، (مجلة أكيليل للدراسات الانسانية، المجلد 5، العدد 2، الجزء 3، 2024)، ص 1608-1609.

17. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2022)، ص 40.



هو خارج القطاع المصرفي.⁽¹⁸⁾ وتشير هذه الإحصائية بشكل واضح إلى ضعف ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي داخل العراق.

ج. تداعيات نقص السيولة الدينارية على الاقتصاد الوطني

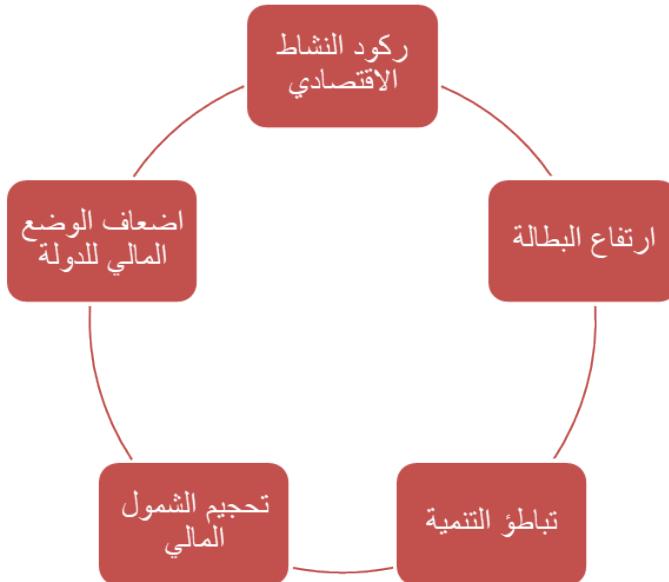
الحقيقة أن حدوث احتلال في طرفي المعادلة النقدية يلقي بظلاله بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على جميع مفاصل الاقتصاد الوطني. إذ إن زيادة المعروض الديناري مقابل نقص الطاقة الإنتاجية يؤدي إلى خفض قيمة القوة الشرائية للعملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم في السوق، وتسريب جزء من العملة إلى الخارج لتلبية الطلبات التي لا يستطيع الاقتصاد المحلي تلبيتها. وبالرغم من ذلك، يبقى فائض السيولة أقل ضرراً على الاقتصاد الوطني من حالة نقص السيولة الدينارية، وهو موضوع بحثنا، حيث أن نقص السيولة له تبعات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني، ويمكن التعبير عنها في الشكل (3).

18. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023)، ص.16.





شكل (3) التداعيات الاقتصادية المحتملة لظاهرة نقص السيولة الدينارية في العراق



المصدر: الشكل من إعداد الباحث

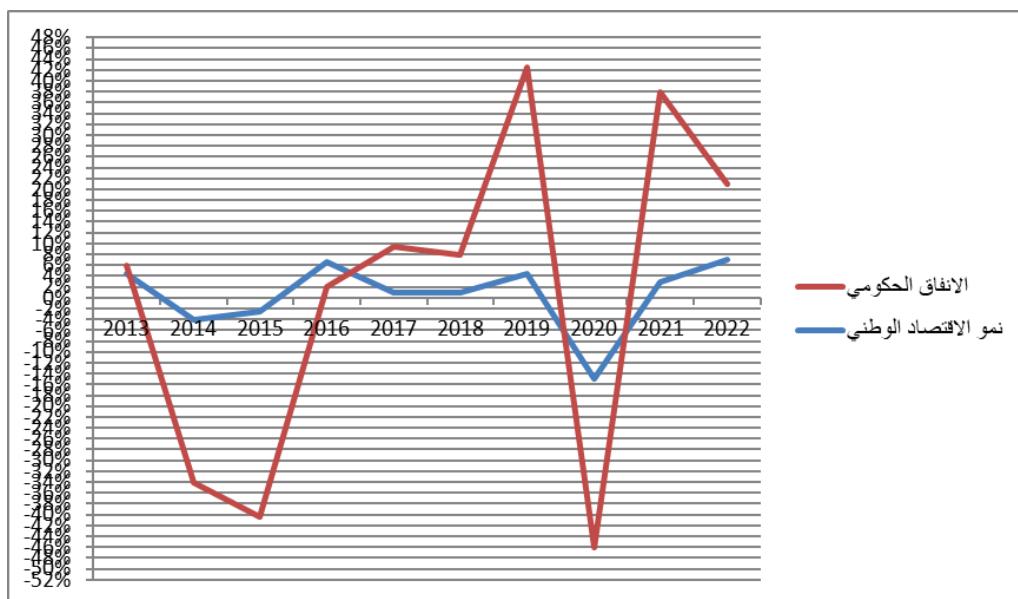
1. **ركود النشاط الاقتصادي:** يتكون النشاط الاقتصادي في أي بلد من ركينين، أولهما النشاط الحكومي، وثانيهما نشاط القطاع الخاص. هذان الركنان يعملان جنباً إلى جنب في دفع وتنشيط الاقتصاد الوطني في البلد. أما في العراق، وبسبب السياسات المركزية التي اعتمدتها الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة وما بعد عام 2003، فقد تم التركيز على نشاطات القطاع الحكومي وإهمال دور القطاع الخاص. هذا الأسلوب في إدارة الدولة أفرز لنا قطاعاً خاصاً طفيليًّا يتغذى على نشاطات ومستوى إنفاق القطاع الحكومي. ونظراً لأن الحكومة تُعد المصدر الوحيد لعرض السيولة الدينارية داخل العراق، فإن مستوى الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل مباشر على قرارات المواطن في عملية



الطلب.⁽¹⁹⁾

عبارة أبسط، ينتعش السوق والقطاع الخاص والاقتصاد الوطني عند زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، والذي يرتبط بدوره بحجم الإيرادات النفطية ومستوى السيولة الدينارية. والعكس صحيح، فعندما ينخفض مستوى الإنفاق الحكومي أو تعجز الحكومة عن توفير السيولة في توقيت الاستحقاق، ينعكس ذلك بشكل غير مباشر على قلة الطلب وركود السوق، مما يؤدي في المحصلة إلى خسائر مركبة في القطاع الخاص. وللبرهنة على ذلك، انظر الشكل (4).

شكل (4) نمو الإنفاق الحكومي مقابل نمو الاقتصاد الوطني

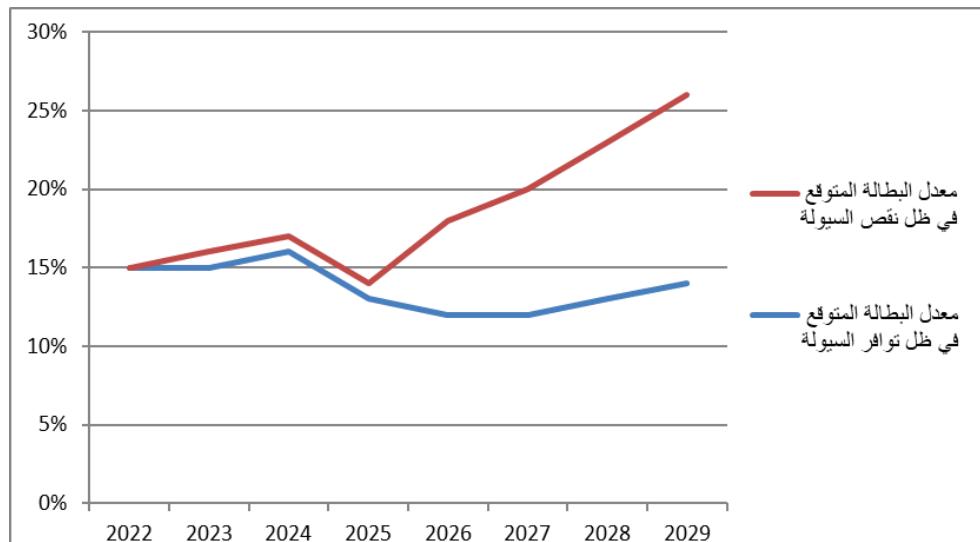


المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2013-2022).

19. مجموعة باحثين، تعزيز العدالة في العراق، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2024) ص.82

2. ارتفاع معدل البطالة: ترتبط مستويات البطالة بمستوى النشاط الاقتصادي في أي بلد، فكلما ارتفع النشاط الاقتصادي داخل البلد، كلما انخفض مستوى البطالة، والعكس صحيح. ونظراً للتداعيات المحتملة لنقص السيولة على معدل النشاطات الاقتصادية داخل العراق، فمن المتوقع خلال السنوات الأربع القادمة ارتفاع مستوى البطالة إلى درجة تفوق نسبة النقص الحالى في السيولة الدينارية. انظر الشكل (5).

شكل (5) معدل البطالة المتوقع خلال الاربعة سنوات القادمة في ظل توافر ونقص السيولة الدينارية في العراق



المصدر: وزارة التخطيط العراقية، مؤشرات التشغيل والبطالة، متوافر على الرابط: <https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55>

ملاحظة: نسب السنوات من (2026-2029) هي نسب تخمينية في ظل توافر أو عدم توافر السيولة.

3. تباطؤ التنمية: تقسم نفقات الحكومة إلى قسمين: الأول يُسمى النفقات الجارية، والتي تشمل على الرواتب والأجور والضمان الاجتماعي والنفقات التشغيلية، وما إلى ذلك. أما الثاني فيُسمى النفقات الاستثمارية، وتشمل جميع النفقات الخاصة بالاستثمار والتطوير وإعادة التأهيل وشراء المواد والمعدات الرأسمالية في كافة القطاعات. وتشكل النفقات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة نسبة تتراوح بين (5-17%) من إجمالي النفقات العامة خلال السنوات الخمس الأخيرة.⁽²⁰⁾ تغذى هذه النفقات المشاريع التي تقوم بها الحكومة في كافة القطاعات، سواء المحالة إلى الشركات الأجنبية أو إلى الشركات المحلية. لكن الجزء الأكبر من هذه المشاريع التنموية يتم تمويله بالدينار العراقي. على سبيل المثال، لا الحصر، بلغت المخصصات للمشاريع المحلية في الميزانية الثلاثية أكثر من (38) تريليون دينار عراقي، من ضمنها مخصصات تطوير المحافظات.⁽²¹⁾ واستناداً إلى ذلك، سيؤدي نقص السيولة الدينارية إلى تخفيض نفقات المشاريع الاستثمارية، ومن ثم انخفاض التنمية الاقتصادية داخل البلد وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الحقيقة. وللبرهنة على ذلك، سلقي نظرة سريعة على مؤشر الإنفاق الاستثماري ومؤشر نمو مساهمة القطاع الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد بوضوح العلاقة الطردية بين زيادة نمو النفقات الاستثمارية وزيادة نمو مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح. انظر الجدول رقم (2).

جدول 2. العلاقة بين نسبة النفقات الاستثمارية ومستوى مساهمة القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2020-2024

20. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2019-2024)، صفحات متفرقة.
21. جمهورية العراق، الميزانية العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية «2023، 2024، 2025»، (جريدة الوقائع العراقية، العدد 4726، 2023)، ص.4.





السنوات	النفقات الكلية			مساهمة القطاعات غير النفطية في تكاليف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%)	نسبة التغير
	2024	2023	2022	2021	2020
17%	17%	12%	13%	5%	5%
0%	5%	%-1	8%	-	-
53%	42%	39%	43%	38%	-
11%	3%	4%-	5%	-	-

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2020-2024)، صفحات متفرقة.

ملاحظة: بيانات سنة 2024 للربع الثالث فقط.



4. تحجيم الشمول المالي: إن إحدى أهم التداعيات المالية والاقتصادية جراء قلة توافر السيولة الدينارية هي تحجيم الشمول المالي. فعندما ندرك أن عرض النقد وتوافر السيولة ودعم المشاريع والقطاع المصرفي تنفرد بها الحكومة، سدرك جيداً الآثار الكبيرة التي ستلقي بظلالها جراء نقص السيولة لدى الحكومة على عملية الشمول المالي، ومن ثم على دعم المشاريع والقطاعات التنموية، وما ينبع عنه من آثار على دخل الفرد ونشاط الاقتصاد الوطني، وما يتبعه من تباطؤ في التنمية في كافة القطاعات.⁽²²⁾

إن الحكومة العراقية سعت خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى توسيع الشمول المالي، عبر طرح مجموعة من المبادرات الخاصة بدعم المشاريع، والسكن، والطاقة النظيفة. وقد اتسع الدعم المالي المقدم عبر هذه المبادرات بشكل ملفت، حيث بلغ إجمالي الشمول المالي المقدم إلى المشاريع والسكن ودعم الطاقة النظيفة نحو (231) مليار دينار عراقي عام 2023، هذا باستثناء الدعم المالي المقدم من قبل صندوق الإسكان، والذي بلغ نحو (7) تريليون دينار عراقي في السنة نفسها.⁽²³⁾ لذا، فإن أي نقص في توافر السيولة الدينارية سيلقي بظلاله على التوسيع في الشمول المالي المقدم من قبل الحكومة.

5. إضعاف الوضع المالي للدولة: تمكن العراق، وبفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من تحقيق وضع مالي جيد بعد جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي عام 2020، إذ بلغ الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب نحو (99) مليار دولار، أي نحو (130) تريليون دينار في نهاية عام 2024.⁽²⁴⁾ وإذا ما عجزت الحكومة العراقية عن

22. للمزيد ينظر: مجموعة باحثين، مسارات نحو الشمول المالي في العراق، (سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025).

23. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023)، ص 54.

24. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2024)، ص 18.



توفير السيولة الكافية للإيفاء بالتزاماتها الداخلية، فسوف تضطر إلى خيار زيادة المعروض من العملة المحلية. هذا الخيار سيترتب عليه إضعاف الوضع المالي للدولة، حيث إن قياس المكانة المالية للدولة يتم عبر معيارين:⁽²⁵⁾

المعيار الأول: نسبة الاحتياطي الرسمي إلى عرض النقد الواسع، والتي ينبغي ألا تقل عن نسبة (20%) كحد أدنى من إجمالي المعروض النقدي.

المعيار الثاني: نسبة الاحتياطي الرسمي إلى الاستيرادات، والتي ينبغي وفقها أن تكون الاحتياطيات الرسمية كافية لتغطية استيرادات ستة أشهر على الأقل.

وإذا ما لجأت الحكومة إلى زيادة المعروض النقدي لسد فجوة السيولة الدينارية، فإنها بذلك تُضعف وضعها المالي في المستقبل، والذي يعتمد أصلًا على مصدر تابع لتقلبات السوق الدولية.

25 وزارة التخطيط، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، 2023)، ص.40



ج. الخاتمة

يمكن القول إن خطورة قلة السيولة الدينارية في العراق تكمن فيما تمثله من تهديد مباشر لقوة الشعب الشرائية. وبالرغم من نفي الحكومة العراقية وجود نقص في السيولة الدينارية حالياً، سواء كانت تلك التصريحات واقعية أم إعلامية لطمأنة الشارع والحفاظ على استقرار السوق، فإن حتمية نقص السيولة ستفرض نفسها عاجلاً أم آجلاً إذا استمرت الحكومة بنفس السياسات التوسعية غير المدروسة. وإذا ما استمر القطاع المصرفي في الابتعاد عن وظيفته الرئيسية وطمأنة المواطن، فإن التداعيات ستتسع وتلقي بظلالها ليس على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل على النظام السياسي برمتها.



د. المصادر

- أبنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023).
- اية علي عبدالله، تداعيات تغيير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي للمدة 2020-2023، (مجلة أكيليل للدراسات الانسانية، المجلد 5، العدد 2، الجزء 3، 2024).
- البنك المركزي، نافذة بيع العملة الاجنبية، متوافر على الرابط:
https://cbi.iq/currency_auction
- البنك المركزي العراقي، المصارف العاملة في العراق، متوافر على الرابط:
https://mercj.journals.ekb.eg/article_416204_3a8367e1c772b943a664a728d2dad965.pdf
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2022-2013).
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023).
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023-2020). وايضا: وكالة الانباء العراقية، تقرير جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2024، (تاريخ الوصول 22/9/2025، تاريخ النشر 6/3/2024)، متوافر على الرابط:
<https://ina.iq/210145--2024.html>
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2020-2023).

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2022).
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2019-2024)، صفحات متفرقة.
- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2023).
- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، (دائرة الاحصاء والابحاث، 2024).
- البنك المركزي العراقي، الموضع الرسمي، متوافر على الرابط:
<https://cbi.iq/page/26>
- جمهورية العراق، الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية «2023، 2024، 2025»، (جريدة الواقع العراقية، العدد 4726، 2023)
- جمهورية العراق، قانون رقم (13) لسنة 2023 «الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية 2023، 2024، 2025. (جريدة الواقع العراقية، العدد 4726، 2023).
- جمهورية العراق، قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981، المادة الأولى. متوافر على الرابط:
<https://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/4363.html>
- جمهورية العراق، قانون وزارة المالية رقم (92) لسنة 1981، مصدر سبق ذكره، المادة الثانية.
- سماهر طه حساني، وهيثم عبد الخالق اسماعيل، تقييم السنادات كأدلة لتمويل عجز الموازنة في العراق للسنوات 2015-2017: بحث



تطبيقي في البنك المركزي، (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 63، 2021)

صحيفة طريق الشعب، 35 مصرفًا عراقيا تحت العقوبات الأمريكية، (تاريخ الوصول 20/9/2025، تاريخ النشر 2/8/2025). متوافر على الرابط: <https://www.tareeqashaab.com/index.php/latest-news/26503-2025-08-15-19-51>

طارق سعود خليل، مفهوم السنادات وحكمها وكيفية زكاتها، (مجلة كلية اليرموك، ج 1، المجلد 18، العدد 5، 2022).

عبد الله نعمة نجم، عرض النقد واثره على سعر الفائدة في العراق للمرة 2016-2003، بحث منشور (جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، 2018).

قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، وقانون الضريبة على المبيعات رقم (5) لسنة 2015، وقانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959 المعدل، وقانون رقم (13) لسنة 2023 « الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية 2023، 2024، 2025. متوافر على الرابط: https://moj.gov.iq/upload/pdf/4726_72.pdf

مجموعة باحثين، تعزيز العدالة في العراق، (مركز البيان للدراسات والتحطيط، 2024).

مجموعة باحثين، مسارات نحو الشمول المالي في العراق، (سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتحطيط، 2025).

محمود داغر، وبلال قاسم محمد، تأثير نافذة بيع العملة في تغيير سعر الصرف في العراق للمرة 2004-2015، (مجلة العلوم





الاقتصادية والادارية، المجلد 23، العدد 99، (2017).

مهند يحيى خضير، ووفاء عبد الامير حسن، دور نافذة بيع العملة في استقرار سعر الصرف الدينار وانعكاسه على التضخم، (مجلة دراسات محاسبة ومالية، المجلد 17، العدد 60، 2022).

مهند يحيى خضير، ووفاء عبد الامير حسن، مصدر سبق ذكره، وايضا: بلال الخليفة، تقرير حول: الهيمنة الامريكية على المالية العراقية.. دور البنك الفيدرالي الامريكي، (مؤسسة Draw، تاريخ الوصول 19/9/2025، تاريخ النشر 4/4/2023). متوافر على الرابط: https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart_id=12672

وزارة التخطيط العراقية، مؤشرات التشغيل والبطالة، متوافر على الرابط: <https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55>

وزارة التخطيط، تقييم السياسة النقدية والمصرفية في العراق، (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، 2023).

وكالة الانباء العراقية، تقرير جداول الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2024، (تاريخ الوصول 22/9/2025، تاريخ النشر 6/3/2024)، متوافر على الرابط: <https://ina.iq/210145--2024.html>





لِدُولَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمِعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
